سلسلة الفلسفة لطلاب السنة التوجيهية (٦)

«٢» مناهج الادلة لابن رشد

للاستاذ كمال دسوقى

هذا الكتاب لابن رشد لاينفك عن سابقه الذى تعود الناشرون أن يربطوه به ، واعنى به ، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، وغرض هذه الرسالة الطريفة المتعة — كما يتبين من عنوانها — التوفيق بين الفلسفة والدين توفيقاً من شأنه أن يضع حداً للشكوك والأوهام التى تساور المقبلين على دراسة الفلسفة المشفقين على عقيدتهم منها ، وأنا أنصح بقراءة هذا النص القوى كل من هو فى شك وارتياب ، فانه إن لم يقنع قارئه المتعقل بضرورة التفلسف شرعاً ، ولا أقل من أن يهديه إلى أن لا تعارض بين الفلسفة والدين .

وسبيل ابن رشد فى التوفيق بين الحكمة والشرع والمؤاخاة بين الفلسفة والدين أن يتقدم فى وضوح وبحجة ناصعة ليقول إن الفلسفة هى علم النظر فى الموجودات من حيث دلالتها على موجدها ، ولما كان طبيعياً أنه كلما زادت المعرفة بالصنعة زاد العلم بالصانع ، أى أنه كلما قوى العقل على الاعتبار الذى حث عليه الدين والقرآن — وهو فى الفلسفة القياس والاستنباط — أمكن أن يصل إلى حقيقة الخالق ، وأن الشرع قد حثنا على معرفة الله فكأنه يحثنا على الفلسفة والمنطق وعلوم العقل التى من شأنها ان تؤهلنا للوصول إلى الحق ، خصوصاً إذا سلمنا بأن ماجاء به الدين حق ، وأن الفلسفة هى الأخرى تنشد الحق ، لم يبق إذن تعارض بينهما — لأن الحق واحد ، وحتى لو تعدد لم يتعارض بل يتأيد ويتوافق ، ويبقى على ابن رشد بعد هذا أن يقرر أن مايطرأ على بعض من يتعاطون الفلسفة ليس من ذنبها ، وهو يلحقها بالعرض لا بالذات ، كمن يشرب الماء العذب فيشرق فيموت ، وغاية مافى الأمر أن مباحث الفلسفة يجب أن يلجم عنها العوام كما قال الغزالى

القصيدة ويرد على سهولتها بقوله إنه (أى عمرو) ارتجل بعضها . وقد يبدو هذا مقبولا ولكن كيف نعلل سهوله غير المرتجل منها؟ هنا يثنى الأستاذ به « نشأة عمرو فى الطائف ذات الخصب والزروع والثمار والهواء المعتدل والجو الجميل ... » ناسيا أن هذا ليس كل شىء ، بل إن هناك شعراء عاشوا فى مثل البيئة التى نشأ وعاش فيها عمرو ، بل فى بيئات أفضل وأغنى وأخصب ومع ذلك لم يجىء شعرهم فى سهولة المعلقة بل كان يكتنفه أحياناً تعقيد وغموض وخشونة . ودليل ذلك عند المتنبى ، وعند «البارودى» فبالرغم من أن الأخير عاش فى العصر الحديث فان شعره لم يكن يفرقه عن شعر الجاهليين فارق كبير .

ولقد حدد الأستاذ التاريخ الأدبى لقصيدة أمية بترجيحه أنها قيلت « فى مفاخرة من هذه المفاخرات التى تحدث كثيراً بين القبائل العربية خاصة فى العصر الجاهلى » وليت شعرى فم كان يمكن أن تقال هـــذه القصيدة إن لم تكن قيلت فى مفاخرة من المفاخرات التى عناها الكاتب الفاضل . ؟ ولكن الأستاذ لم يبين ذلك الذى كان يفاخره أمية ؟ .

ويريد الأستاذ أن يحدد السبب الذى حدا بأمية إلى نظم قصيدته على غرار معلقة عمرو ، ولكنه لم يحدد بل استوعب كل الأسباب التى يمكن أن تدفع الشاعر إلى تقليد عمرو من إعجابه به أو روايته لشعره أو المفاخرة الذى قالا فيه ، ولم يستطع أن يختص سببا من هذه الأسباب بعد تمحيص الأسباب التى أوردها . وأغلب ظنى أنه اعتقد — بذكره لعدة أسباب — أنه قد حدد واختار وحص . !

ونستطيع أن نخلص من ذلك كله إلى :

١ — عدم عدالة الموازنة .

٢ — الاضطراب فى التعبير وعدم الدقة فيه .

٣ — عدم الوصول إلى آراء قيمة ، فكل ما وصل إليه واضح يكاد يبلغ درجة البداهة . وإنى أقدم تحيتى إلى الأستاذ الكاتب ، وأرجو أن يمتعنا قريبا ببعض بحوثه القيمة .

أحمد قاسم أحمد

كلية الاداب بجامعة فؤاد

من قبل وإن لم ينجح فى ذلك فى نظر ابن رشد ، وأن يقتصر تعاطيها على الخاصة حتى لاتزيغ العامة وتضل . والشريعة إذن قسمان : ظاهر يجب ألا يتجاوزه العوام وأن يؤمنوا به ، ومؤول هو فرض على العلماء والخاصة

وهذه نقطة البدء فى الكتاب الذى تدرسونه ، وابن رشد يذكر بعدها بوضوح أن غرضه فيه « أن يفحص عن الظاهر من العقائد التى قصد الشرع حمل الجمهور عليها متحريا فى ذلك قصد الشارع قدر الجهد والاستطاعة » . وسترون تخلصاً لهذه الخطة التى رسمها ، أميناً على أن يجعل من نفسه الفيلسوف الذى يتصدى لأخص مسائل الدين دون أن يتعارض معه ؛ حتى لياخذ فى كثير من الأحيان على أئمة الدين كالغزالى إقحام العامة فى الفلسفة ، مدعياً دائماً أنه على طريقته هو التى يشرحها يجب أن يكون تقديم أمور الدين للجمهور ، ومخطئا فى أغلب الأحيان كافة الفرق الدينية التى حصرها منذ البدء فى أربع : المعتزلة والأشعرية والباطنية ثم الحشوية ؛ وإن كان لايأتى بآراء هؤلاء جميعا فى كل مسألة مما عرض له — ربما لأنه لم يكن لها كلها آراء واضحة فى كل المسائل ، أو أنه هو لم يقف على كل هذه الآراء لأنها لم تصل إليه كما اعترف غير مرة .

ولا بد لكم من الرجوع إلى بعض مصادر الفلسفة الاسلامية أو معاجمها أو دوائر معارفها لتعرف نشأة هذه الفرق التى ذكرها ابن رشد وتمييزها عن بعضها البعض والوقوف على أشهر علمائها وآرائهم . ومن حسن حظكم أن مؤلفنا لم يذكر إلا هذا العدد الضئيل من الفرق الاسلامية . وهذه أشهرها وأظهرها — وإلا فان هذه الفرق تقدر عند الغزالى بثلاث وسبعين ، وعند غيره باكثر من ذلك . وقد ألفت فى هذه المذاهب كتب جامعة شتى لاتحصر ، أهمها : كتاب الملل والنحل للشهرستانى ، ومقالات الاسلاميين للأشعرى ، والفرق بين الفرق للبغدادى — عدا الكتب الخاصة بكل فرقة ومذهب ، ولكن يفيدكم فيها الرجوع إلى كتاب حديث كفجر الاسلام للاستاذ الدكتور أحمد أمين بك كما يتحتم عليكم الالمام بتوسع أكبر عما ورد ذكره من الآراء لكل من هذه المدارس فى كتاب ابن رشد نفسه .

أما موضوعات كتابنا فتبدأ « بتعريف ماقصد الشارع أن يعتقده الجمهور فى الله » أولا من حيث طريقة إثبات وجوده « ص ٣١ — ٤٩ » فبيان وحدانيته « ٤٩ — ٥٣ » فالقول فى صفاته السبعة الثبوتية : العلم والحياة والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام « ٥٣ — ٦٠ » فمحاولة تنزيهه وتقديسه والترفع به عن الشبيه والجسمية والجهة والرؤية « ٦٠ — ٨٠ » وأخيراً الخمس المسائل التى يسميها معرفة الأفعال وهى : خلق العالم ، وبعث الرسل ، والقضاء والقدر ، والتجوير والتعديل ، والمعاد أو الحياة الآخرة ، وفكرة الكتاب إذن — على مافى طريقة عرضها من خلط حينا وقصور أحيانا ، واستطراد أو شطط أحيانا أخرى — تتلخص فى محاولة نصرة الدين بالفلسفة ، ومناقشة أمور ماتسميه الأديان علم التوحيد أو العقائد بالنظر أولا فى إثبات وجود الله فوحدته فبقية صفاته الثبوتية التى تنسب له صفات ، والسلبية التى تنزهه عما يقابل هذه الصفات « وعددها عند أهل السنة عشرون لامجرد السبعة التى ذكرها ابن رشد » ؛ وأخيراً النظر فى الأفعال الالهية ومحاولة تأويلها وتأييدها على ضوء العقل . ومهمة ابن رشد هذه التى اضطلع بها على وجه لابأس به من الجودة ليست بدعا من الفلسفة ؛ فكم من فيلسوف مسيحى قبله أو يهودى بعده يتصدى لمظاهرة الدين بالفلسفة ، أو قل لنصرة الدين على حساب الفلسفة . ولكم أنتم أن تحكموا على مدى نجاح هذه المحاولات فى كل الأديان ، فإن لى فى ذلك رأيا أحتفظ به أن يصادر حريتكم فيما يجب أن تنتهوا إليه بأنفسكم .

ويبدأ ابن رشد بتسفيه رأى الحشوية فيما ذهبوا إليه من ضرورة الايمان بوجود الله إيمانا أعمى أساسه السمع والطاعة ، والا كتفاء بالنقل ونصوص الدين دون أى تفكير من جانب العقل ، فاننا إذا تأملنا القرآن ذاته وجدناه يحثنا بين حين وآخر على التأمل والتدبر والاعتبار ، ولا وجه لمعترض أن يقول إنه لو كان الايمان بوجود الله لايصح إلا بالدليل العقلى لكان على النبى وهو يعرف العقيدة أن يقيم على ذلك الدليل ، لأن العرب حتى فى جاهليتهم يؤمنون بوجود إله ، فلا حاجة به إلى أن يقيم الدليل على شىء مسلم به كى يستجمع قوته ليدفع بابا مفتوحاً على حد تشبيه الغزالى نفسه ، أو أن يتصدى للبرهنة على بديهية بينة بنفسها self evident قد لايزيدها البرهان إلا تعقيداً وغموضاً

خصوصاً عند البسطاء والسذج ، وهم الجمهور الذى خاطبه الشارع فهذا موقف الحشوية الجامد الغريب .

أما الأشعرية فكانوا أسعد حظاً ولكن أكثر تطرفاً فى الفلسفة مما ينبغى ، فقد اعتنقوا نظرية الجوهر الفرد وأقحموها فى إثبات وجود الله — وابن رشد يتصدى لبيان أن مسلكهم هذا ليس هو أيضاً مايقصد الشرع وأنه فضلا عن تعقيده يعسر فهمه على الرياضيين فضلا عن الجمهور، فان صح مايقولون من أن العالم محدث لكونه مركباً من ذرات محدثة ، فان للعالم لابد فاعلا لانستطيع أن نقول إنه محدث أيضا « لأنه يلزمه فاعل أقدم ، وهذا يلزمه فاعل آخر أكثر قدما وهكذا إلى غير نهاية — وهو محال » أو نقول إنه أزلى قديم « لأنهم بهذا يناقضون مبـــدأهم القائل بأن المقارن للحوادث حادث مثلها ، فلا يصدر عن القديم إلا القديم ، ولا عن الحادث إلا الحادث ، وحتى لو تخلو عن هذا المبدأ للزمهم أن يبينوا لنا كيف صدر الفعل الحديث عن فاعل قديم ، وأية علة صيرته أولى بأن يفعل الآن منه منذ الأزل » .

سيقولون إن فعل الخلق مع أنه حادث فقد صدر بارادة قديمة؛ وهذا الهرب بالتمييز بين إرادة الخلق وفعل الخلق سواء قدموا الارادة على الفعل أو جعلوها مصاحبة له لاتغير من طبيعة الاشكال شيئاً ... فعلى إمكانياتهما الثلاث « قدم الارادة والفعل، أو حدوثهما معا، أو قدم هذه وحدوث ذاك » يجب أن يفهموا أن الارادة شرط الفعل لا الفعل ، وأنها شىء آخر غير الفعل والفاعل والمفعول ، وأنها إن كانت أقدم من الفعل لم تستطع أن تفعله بلا واسطة فضـــلا عن أنها يجب ألا تظل متعلقة به دهراً لانهاية له لكى يحدث الفعل بعد انقضائه إن كان للانهاية له أن ينقضى خصوصا وأن الارادة يجب أن يطرأ عليها فى وقت إيجاد المراد عزم على التنفيذ هو الذى يدفع إلى حدوث الفعل — إلى آخر ذلك مما يضل فيه العلماء فكيف بالجمهور ! وابن رشد يستطرد ليبين مجافاة هذه الأدلة لذوق الجمهور وعقل الخاصة من العلماء بأن يحصر مسالكهم كلها فى طريقين يناقشهما بالتفصيل ، وينتهى فى كليهما من إبطال المقدمات إلى إبطال النتائج ، ثم يقرر أخيراً أن طريقة الأشعرية فى إثبات وجود الله لاهى شرعية حقة ولا هى فلسفية حقة ، وانه ينقصها يقين الأدلة الشرعية وبساطتها .

ويعرض ابن رشد بعد هذا إلى طرق الصوفية فى هذا الصدد. فيقرر فى فقرة قصيرة أن معرفة الله نور يقذفه الله فى قلب من استطاع أن يتجرد من عوارض الشهوة ودنس الحس — وهم يحتجون لذلك بنصوص دينية ويذهبون إلى كثير من الرياضات الروحية تحقيقاً لغايتهم .

ويرى ابن رشد أن هذه الطريقة مهما يكن من صحتها وضرورة تحقيق التجرد من الشهوة فضلا كشرط لصحة النظر والمعرفة ؛ إلا أنها لا يمكن أن تكون عامة لكل الناس ، وليست على أى حال ما يقصده الشرع بحث الجمهور على النظر والاعتبار والتأمل . أما المعتزلة فيعترف ابن رشد أنه لم يسعه من كتبهم شىء ويرجح أن تشبه أدلتهم أدلة الأشعرية . وهذا عجيب من الفيلسوف ومأخذ لا يغتفر — أن يرجم بالظن فى موضع كان يجب أن يتلمس فيه مذهب مدرسة حرة كالمعتزلة ، فهؤلاء ليسوا كالأشعرية موفقين — أو ملفقين — بين مختلف الآراء على حساب بعضها البعض من غير شك ؛ بل كانوا أصحاب نظر عقلى حر . ولكن لنلتمس له العذر .

وبعد إذ أبطل ابن رشد كافة أدلة هذه الفرق الأربع — شرع يذكر الطريقة الشرعية التى يقول إن القرآن قد نبه عليها ودعا إلى تعرف وجود الله عن طريقها . وهو يحصرها فى دليلين : ما يسميه دليل العناية ودليل الاختراع — الأول يراد به أن من عناية الله بالإنسان خلق هذه الموجودات من أجله ، والثانى مؤداه أن ما نرى من عنصر الإبداع فى هذه الموجودات إنما هو من فعل فاعل قادر مريد له فى ذلك حكمته وليس من عمل الصدفة أو الاتفاق وعند ابن رشد أنه لكى تتم المعرفة بالله يجب أن يجتمع لها (١) الفحص عن منافع الموجودات كالشمس والقمر والفصول والليل والنهار والنبات والحيوان التى خلقت رحمة بالإنسان (٢) والوقوف على الاختراع الحقيق فى جميع هذه الموجودات للفصول من فهم المصنوع إلى فهم الصانع . هذان عنده هما دليلا الشرع — وحتى آيات القرآن لا تخرج فى دلالتها عن أن تنبه على دليل العناية أو دليل الاختراع أو هما معاً . وأحب أن تفهموا أن هذين الدليلين هما المحور الذى لا تخرج أية فلسفة عن الإتيان بواحد من شبهيه إما أن تستدل من وجود الأشياء على وجود الله (أى دليل الاختراع)

أو تنتقل من الله إلى بيان موجوداته التي تمد حينئذ فيضاً منه ورحمة صادرة عنه بمحض جوده وكرمه. والدليل الأهم هو الأول ويسمى عند فلاسفة المسيحيين بالحجة الوجودية - وإن كانت الطريقة التي عرض بها ابن رشد هذا الدليل هنا تجعلنا نخشى - كما نبه الغزالي - أن يؤدي العلم بدقائق الاختراع وعنصر الحياة في الكائنات إلى الشك في وجود خالقها والارتداد عنها إلى الإيمان بالمادية وإنكار وجود الله عند ذوي الطبائع الفاسدة كما يؤدي إلى الهدى وزيادة الايمان عند ذوي الفطر السليمة.

وأما طريقة ابن رشد في إثبات وحدانية الله فهي الطريقة السلبية التي استفادها مما في الشهادة الأولى (لا إله إلا الله) من إثبات الوحدانية بهذا النفي للشريك - وهو يعمد إلى الآيات التي تناولت هذا الموضوع فيحللها ويؤول تفسيراتها -

ولابد لكم أن تحفظوا هذه الآيات جيداً وتعرفوا أرقامها من السور القرآنية وتلموا بتفسيرها في حدود ما يلزمكم - فهي في كثير من المواضع حجة ابن رشد الرئيسية؛ لا تستطيعون عرض رأيه قبل أن تحيطوا بها علماً) ،ويبين أن الفرق بين العامة وخاصة العلماء في الايمان بالوحدانية ما يجب على العلماء أن يزيدوا من العلم بارتباط أجزاء العالم كجسد واحد، ثم يعرض لنقض دليل المعانة عند الأشعريين لأنه لا يجري مجرى الشرع أو الطبع بمعنى أن الجمهور لا يفهمه، وأنه ليس برهانا حتى لو فرضنا أن الإلهين في هذا الدليل يتفقان بدلا من أن يختلفا، أو جعلنا أحدهما يفعل بعضاً والآخر بعضاً آخر، أو جعلناهما يفعلان بالتداول. ويقرر أن الأشعرية لم يفهموا مضمون آية (ولعلا بعضهم على بعض) بأخذها على الاختلاف بدلا من الاتفاق في الأفعال، وباستعمال القياس الشرطي المنفصل بدلا من المتصل، مما أدى بهم إلى محاولات كثيرة بدلا من محال واحد. وينتهي أخيراً إلى أن من نظر إلى كلمة التوحيد (الشهادة بالوحدانية) على النحو الذي بينه فهو المسلم الحقيقي.

ولا يخفى عليكم ما في جدل ابن رشد من تحامل على غيره واعتساف وعناد، خصوصا في المسألة الأخيرة مع ما في دليل المعانة من وجاهة ظاهرة،ولكنه - على ما يبدو من قلة ما وصل إليه من آراء المتكلمين - يقحم هذا الدليل يحاول تطبيقه على آية لم يقصد هؤلاء أن يكون دليلهم تفسيراً لها. وإحلاله مسألة اتفاق الآلهة بدلا من اختلافهم في الآية المذكورة جدل مغالطي لا يحتمله المعنى. فروا في هذا الأمر رأيكم، واحكموا عليه بما ترون دون أن تتقبلوا آراءه بالتسليم والرضى.

وسنأتي في المقال التالي على ما بقي من موضوعات الكتاب.

كمال دسوقي

ادارة البلديات العامة

تعوين

تقبل العطاءات ببلدية ملوى لغاية ظهر ٩ مارس ١٩٥٠ عن عملية دهان أعمدة الشبكة الكهربائية وتطلب الشروط من بلدية ملوى نظير مائتي مليم بخلاف أجرة البريد.

٤١٧٤

ادارة البلديات العامة

حدائق

تقبل العطاءات ببلدية بور سعيد لغاية شهر ٩ مارس ١٩٥٠ عن توريد الى قنطار برسيم وتطلب الشروط من بلدية بور سعيد نظير مائة مليم بخلاف أجرة البريد.

٤١٩٥